البرنامج السياسي والنظام الداخلي لتجمّع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

اعتماد المواطنة والكفاءة والنزاهة أساساً لمؤسسات الدولة بعيدا عن المحاصصة

□ بغداد / المدى

شَهِد العراق بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ انفتاحا سياسيا واسعا، بعد حقبة من الحكم الدكتاتوري، المتمثل بالحكم الشمولي وسيادة الحزب الواحد، وتعد تلك الحقبة من أسوأ ما مر به العراق على صعيد الحريات السياسية والثقافية والإعلامية، ولعل الفاصلة التاريخية والمفصلية التي أنتجت سقوط نظام البعث، أفرزت وضعا سياسيا مرتبكا وحافلا بالتجاوزات الفادحة على مستوى الأداء السياسي، ويمكن الإشارة إلى غياب الحركات والأحزاب الديمقراطية عن الساحة السياسية وعدم فاعليتها بشكل أو بآخر، وهذا الغياب يقابله ظهور ونمو واسع وشديد لأحزاب الإسلام السياسي، وهذا بدوره شكل خللا بالمعادلة السياسية، لعل ظهور تيار ديمقراطي من شأنه أن يسهم في إنضاج وخلق المنافسة بين الأحزاب على اختلاف توجهاتها، الثاني والعشرون من الشهر الحالي سيشهد مؤتمرا (لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي).

"المدى" إسهاما منها في دعم أي جهد وطني من شأنه أن يكون إضافة فاعلة في العملية السياسية، وداعما لها وفق أسس واطر يمكن أن تسهم بعملية التحول الديمقراطي تنشر مشروع البرنامج السياسي والنظام الداخلي للتجمع.

مواطنون يتظاهرون مطالبين بالاصلاح السياسي... ارشيف

▪ مشروع البرنامج السياسي لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

يلتزم (تجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي) في برنامجه بما نص عليه الدستور من أن "العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي". ويعتمد البرنامج المحاور الآتية:

▪ المحور السياسي:

١ – استكمال عملية التحول الديمقراطي على الصعيد الوطني عبر تصحيح مسار العملية السياسية وتحقيق الإصلاح السياسي على جميع الأصعدة.

٢ – العمل الجاد على تطبيق مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء.

٣ – تحقيق مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة كافة على أسس ديمقراطية واعتماد المواطنة والكفاءة والنزاهة أساسا لتلك المؤسسات بعيدا عن المحاصصة.

٤ – بناء علاقات ايجابية وودية مع دول العالم كافة على أساس المصالح المشتركة واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية ودمج العراق في المجتمع الدولي وتوسيع علاقاته وفق مبادئ السلم والأمن والتعايش بين الشعوب. وحل المشكلات العالقة (الحدود والمياه والديون) باعتماد الحوار، وتأكيد علاقة العراق بمحيطه الإقليمي. وتعزيز مشاريع التعاون الاقتصادي العربي والدولي، والعمل على تخليص منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

٥– ضمان الأمن والاستقرار، واستعادة السيادة الوطنية الكاملة، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، والعمل على التخلص من تركة الاحتلال الأجنبي وكل أشكال التبعية والهيمنة الأجنبية، وإخراج العراق من الفصل السابع للأمم المتحدة.

٦ – التصدي لظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري، وفق برنامج وطني يضمن معايير النزاهة والنفع العام واعتماد الخطة الإستراتيجية الوطنية لاستئصاله.

٧ – احترام التنوع (القومي والديني) والتزام الدولة ومؤسساتها بقواعد الحماية للتنوعات دون تدخل أو إلزام سياسي محدد، مع وضع الضوابط الأمنية الحازمة لمنع التهجير.

٨ – اعتماد المهنية ومعايير المواطنة أساسا في بناء القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي بعيدا عن المحاصصة بمختلف أشكالها. وتعزيز مبدأ الولاء للوطن، واحترام حقوق الإنسان، وتربية منتسبي القوات المسلحة باحترام المؤسسات الدستورية والديمقراطية، وحصر حمل السلاح بيد الدولة وحل المليشيات وأية مجموعات مسلحة أخرى. وإنهاء أي مظهر من مظاهر التسلح غير القانوني.

٩– تفعيل المصالحة الوطنية وحسم ملفات منتسبي الجيش العراقي السابق والدوائر المنحلة بما يضمن تطبيق مبادىء العدالة الانتقالية وتوطيد السلم الأهلي.

١٠–حصر مهمة التحقيق بالسلطة القضائية والإسراع في حسم ملفات الموقوفين والمحتجزين وإطلاق سراح من تثبت براءتهم.

▪ المحور التشريعي:

١ – تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب والمؤسسات التشريعية الأخرى، وتعزيز دور الرقابة الجماهيرية واعتماد مبدأ الشفافية.

٢ – تعديل الدستور بما يحقق القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وصيانة كرامته.

٣ – استكمال تشريع القوانين المنظمة والمفسرة لعمل الدستور وخصوصا قانون الأحزاب وقانون انتخابي يعتمد نظام الدائرة الانتخابية الواحدة، والقوانين الأخرى ذات العلاقة، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية ومعايير المواطنة والكفاءة والنزاهة والعمل على تخليص العراق من سياسات المحاصصة كافة.

٤ – تشريع قانون جديد للعمل وفق المعايير الدولية، بما يحقق للطبقة العاملة ما تصبو إليه في مجال رفع مستواها المعيشي وحقوقها في تنظيم نقاباتها واتحاداتها المستقلة.

٥ – الإسراع في سن قانون النفط والغاز من اعتماد سياسة نفطية تحافظ على الثروة الوطنية وتقلل تدريجيا من اعتماد الاقتصاد العراقي على عوائد النفط. وإعادة تأهيل شركة النفط الوطنية، والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية شرط عدم المساس بالمصالح الوطنية.

▪ المحور الاقتصادي:

١ – إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بوضع إستراتيجية تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستدامة، ومعالجة ظاهرة البطالة والفقر، بما يحقق مساهمة قطاع الدولة والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني، في تفعيل قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. وتخليص العراق من الاقتصاد الريعي الأحادي الجانب، بما يؤمن العدالة والرفاه الاجتماعي.

احترام استقلالية عمل المؤسسات الثقافية والإعلامية، وصيانة الحريات العامة وخصوصاً حرية التعبير والتظاهر والاحتجاج والنشر وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

٢ – تطوير خبرة وكفاءة أداء المصارف في العراق، لتقديم خدمات أفضل للعملية التنموية، ولجذب وتشجيع الاستثمار الاقتصادي في العراق ونقل التكنولوجيا ونظم الإنتاج وتبادل الخبرة المعرفية، وضمان تشريع قوانين لدعم السياسة النقدية.

٣ – تفعيل قطاع الإسكان والإعمار وفق إستراتيجية وبرامج تنفيذية. ورصد مبالغ كافية له في خطط التنمية الوطنية، وتمكين هذا القطاع من حل معضلات الإسكان الخانقة، وإيجاد بدائل لمعالجة المشاكل المترتبة عن وجود مجمعات العشوائيات السكنية، والمتجاوزين على أراضي الغير.

٤ – تشجيع الفلاحين لاستثمار أراضيهم بالشكل الأمثل من خلال منحهم حوافز وتسهيلات لتحقيق ذلك.

٥ – توزيع العوائد المالية على الأقاليم والمحافظات توزيعا عادلا ووفق ما جاء به الدستور.

المحور الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني:

١ – دعم منظمات المجتمع المدني في العراق وتفعيل دورها واستقلاليتها في توجيه الرأي العام وتصويب سياسات الدولة في مختلف مناحي الحياة، من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي والخدمي في البلاد.

٢ – التمكين والمساواة التامة للمرأة وتفعيل دورها في إدارة الشأن العام وتشريع القوانين التي تكفل مشاركتها في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وإزالة كل أشكال التمييز والعنف والتهميش في أوضاعها العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية.

٣ – إيلاء الطفولة عناية خاصة، وتشريع القوانين الخاصة بها وفق المعايير الدولية، بما يضمن منع سوء معاملة الأطفال بشتى صنوفها، ويوفر لهم الأجواء الطبيعية لتنمية إمكاناتهم، ومعالجة مشاكل المتقاعدين والمسنين والأرامل والأيتام والمتضررين جراء الحروب والعمليات الإرهابية بما يكفل لهم عيشا كريما.

٤ – تفعيل مشاركة الشباب والشابات في إدارة الشأن العام وإطلاق وتنمية وتوظيف طاقاتهم الكامنة في الإبداع والعطاء والبناء.

▪ محور الخدمات والبنى التحتية:

١ – إعادة هيكلة وتطوير مؤسسات الدولة على أسس عصرية وعلمية. وبناء قاعدة للبنى التحتية. واعتماد مبدأ الكفاءة والتخصص في إشغال الوظائف العامة كافة، وخصوصا تلك التي تمس الاحتياجات الأساسية للمواطن.

٢ – توفير الضمان الصحي اللائق لشرائح المجتمع كافة وتنظيم وتطوير تنظيم الرعاية الصحية بما يتناسب والتقدم العلمي والتكنولوجي في هذا المجال.

٣ – العمل على حماية البيئة من التلوث، لاسيّما الآثار الحاصلة جرّاء الحروب. وتقوية أجهزة الرصد والإنذار المبكر للكوارث البيئية، والعمل على ضمان بيئة نظيفة وحياة آمنة للمواطنين.

▪ محور التعليم و الثقافة والإعلام:

١ – احترام استقلالية عمل المؤسسات الثقافية والإعلامية، وصيانة الحريات العامة وخصوصاً حرية التعبير والتظاهر والاحتجاج والنشر وحرية الحصول على المعلومات وتداولها. ورفض التعصب والتطرف بأشكاله كافة.

٢ – تحرير الثقافة من قيود الفكر والرأي الواحد، ومن الانغلاق واعتماد مشروع ثقافي وطني ديمقراطي منفتح ومتطور ومنسجم مع روح العصر.

٣ – تحقيق التنمية الثقافية والعلمية والمعرفية العامة. وتفعيل دور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ودعم البحث العلمي والتكنولوجي واحتضان العلماء والمبدعين.

٤ – تحديث النظم والمناهج التعليمية، وتطبيق مبدأ إلزامية التعليم ومكافحة الأمية واعتبار قطاع التعليم من الأولويات واحترام الحريات الأكاديمية والعمل بمبدأ استقلالية الجامعات علمياً وإدارياً ومالياً وترسيخ ثقافة احترام الرأي الآخر، وتربية وتنشئة الأجيال على حب الوطن ومبادئ الديمقراطية وثقافة التسامح.

كتابة على الحيطان

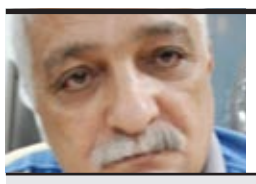

▪ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

الشعب ليس غبياً

الشعب ليس غبياً، هذه حقيقة نريد أن نلقمها في رؤوس السادة المسؤولين في حكومتنا الميمونة، لأنهم يعتقدون عن يقين كما يبدو أننا مجموعة من المواطنين لا نرى ولا نسمع ولا نتكلم، لذلك يمطروننا يوميا بعشرات التصريحات الفضائية المخالفة والمتناقضة تماما مع الواقع المعاش ومعطياته التي نعاني منها. فالأمن مستتب، بل إن الوضع الأمني في العراق أفضل منه في كل البلدان المحيطة بنا وغير المحيطة، وكأننا لا نكتوي يوميا بكل أنواع "الخروقات" الأمنية من تفجيرات إلى اغتيالات الكاتم إلى انتشار عصابات الجريمة المنظمة، ويقولون فوق هذا إن الوضع الأمني مستتب وان السيطرة مطلقة! وتعاني مؤسسات الدولة كافة من آفة الفساد المالي والإداري، وتضعنا منظمة الشفافية العالمية في ذيل قائمة الدول الغارقة بالفاسدين والمفسدين ومع ذلك يقول المسؤولون إنها تقارير مبالغ فيها وإننا نتخيل ونتوهم ونلتقط أخبار المتصيدين في الماء العكر في هيئة النزاهة العراقية وان علينا أن لانصدق أبدا أن عقدا ب مليار و ٧٠٠ ألف دولار للكهرباء كادت أن تذهب من المال العام لولا محاسن الصف او فضول الوطنيين!! وعلينا أيها السادة أن نصدق أن لنا حكومة شراكة وطنية حقيقية وان العلاقات بين القوى السياسية مثل سمن على عسل كما تقول لنا الحكومة، وان لا نصدق أبدا الشتائم المتنوعة الأشكال والأصناف والاتهامات المتبادلة بين أبناء البيت الواحد، ومحاولات التسقيط السياسي التي تجري على رؤوس الأشهاد كما يقال علنا وان نعتبر أن نشر الغسيل الوسخ هو عمل من أعمال الحساد والحاسدين ممن لا يروق لهم ما نحن فيه من سعادة وهناء! علينا أيها السادة أن نصدق أن بلادنا لا تحتاج إلى أي نوع من أنواع التغيير بعد أن غرست عربة العملية السياسية في مستنقع المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية المقيتة، وان رياح الربيع العربي ما هي إلا أضغاث أحلام الخونة والمارقين وتجار السياسة وان أبواب العراق موصدة أمامها برتاجات لا تهتز من لعب "العيال" الذي تمارسه شعوب المنطقة. علينا أن نصدق أن نتائج اجتماعات القادة كانت ناجحة ١٠٠٪ وان لا تذهب أفكارنا وراء المندسين الذين سربوا من أن القادة دخلوا الاجتماع لحل مشكلة واحدة فخرجوا وفي جعبهم سبع مشاكل الواحدة "اقمش" من الأخرى!! علينا أن نصدق مسؤولينا الكرام من أننا في بحبوحة من العيش وان حسّادنا لا ليلهم ليل ولا نهارهم نهار وهم يروننا نرفل بالعز والسعادة فيما هم يندبون حظهم العاثر لأنهم ليس في سفينتنا التي يقودها محترفو سياسة وفكر وفن وفلسفة!!

في كل ازمة يخرج علينا أصحاب الربطات الأنيقة ليبشرونا بان الأزمة في طريقها إلى الحل، ثم نكتشف نحن عباد الله، من أن الأزمة تكبر وتتضخم وتلد لنا في طريق كرتها الثلجية عشرات الأزمات الأشد تعقيدا من الأزمة الأم.

لا أحد يدري لماذا يتعاملون معنا بهذه الطريقة الاستخفافية، طريقة يستخفون بها بعقولنا ونباهتنا وما قيل عنّا بأننا "مفتحين باللبن" والآن أيها السادة أصبحنا بعد تجاربنا المريرة معكم "مفتحين بالتيزاب" فلا تستخفوا بنا أكثر من هذا، لأننا لسنا شعبا غبيا إلا إذا كنتم تعتبروننا مثلكم!!

مشروع النظام الداخلي لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

▪ المادة الأولى:

أ – يقصد بتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي، التحالف بين أحزاب سياسية واتحادات جماهيرية ومهنية وشخصيات مستقلة، يتبنى الديمقراطية على قاعدة العدالة الاجتماعية ويسعى إلى توحيد الحركة الديمقراطية في العراق من اجل تحقيق الأهداف الواردة في هذا النظام.

ب – يكون لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي مقر في بغداد، وله فروع داخل العراق وخارجه.

▪ المادة الثانية: اللجنة التنسيقية

تتكون من ممثلي الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة المبادرة لوضع مشروع عمل التجمع والتي أخذت على عاتقها التشاور مع اللجان التنسيقية في بغداد والمحافظات لغرض توحيد الحركة الديمقراطية وتحل هذه اللجنة بانعقاد المؤتمر التأسيسي وانبثاق الهيئات المنتخبة حسب النظام الداخلي الذي يقره المؤتمر.

▪ المادة الثالثة: أهداف تجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

يسعى التجمع إلى العمل على تحقيق الأهداف الموضحة في برنامجه السياسي.

▪ المادة الرابعة: العضوية

يعد عضوا في التجمع كل حزب أو اتحاد أو منظمة جماهيرية أو مهنية أو شخص مستقل، يوافق بإشعار منه على برنامج التجمع ونظامه الداخلي.

▪ المادة الخامسة: تشكيلات تجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

يضم التجمع التشكيلات الآتية: المؤتمر العام، اللجنة العليا، المكتب التنفيذي، الفروع.

١ – المؤتمر العام: أعلى هيئة في التجمع، تدعو إليه اللجنة العليا لتجمع قوى وشخصيات التيار الديمقراطي. ويتكون من أعضاء اللجنة العليا، ومندوبي الفروع من داخل العراق وخارجه. يجتمع مرة كل سنتين. ويجوز للجنة العليا تمديد الانعقاد لسنة ثالثة، كما يجوز دعوته استثناءً إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويقوم بالأعمال الآتية:

أ. رسم سياسة التجمع ووضع الخطط السياسية العامة المعبرة عن توجهاته ويتخذ القرارات والتوصيات لتطوير العمل وتنفيذ برنامجه وخططه وتوصياته.

ب. إقرار الميزانية.

ج. إجراء التعديلات على النظام الداخلي، وإقرارها.

د. انتخاب أعضاء اللجنة العليا للتجمع بأغلبية المصوتين.

٢ – اللجنة العليا:

تتألف من ممثلي الأحزاب والاتحادات والشخصيات ومندوبي الفروع، الشخصيات المنتخبة من المؤتمر. ويكون احد أعضاء اللجنة العليا منسقا، ويتم تداول هده المسؤولية بين أعضاء اللجنة العليا لمدة تحددها اللجنة، وتقوم اللجنة بالأعمال الآتية:

أ- إدارة عمل التجمع ما بين مؤتمرين، وتقديم التقارير عن عملها إلى المؤتمر العام عند انعقاده.

ب- اتخاذ المواقف السياسية إزاء التطورات المستجدة في ضوء السياسة العامة للتجمع وبرنامجه.

ت- العمل على تعزيز التعاون والتنسيق مابين التجمع والقوى والشخصيات العراقية الأخرى في داخل العراق وخارجه.

ث- مناقشة تقارير الفروع والصادقة عليها.

ج- البت بقبول التبرعات والهبات.

ح- الموافقة على انسحاب أي حزب أو شخصية مستقلة من التجمع، أو تجميد العضوية لفترة معينة وبموجب إشعار يقدم ضمن فترة زمنية مناسبة.

خ- تعقد اللجنة العليا اجتماعا دوريا مرة كل ثلاثة أشهر في الأقل، وتتخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة لعدد الحاضرين من الأعضاء.

٣ – المكتب التنفيذي:

يضم المكتب التنفيذي منسق اللجنة العليا وممثلي الأحزاب والاتحادات وعددا مساويا من الشخصيات المستقلة يتم انتخابها من قبل أعضاء اللجنة العليا للتجمع، على ألا يقل عدد أعضاء المكتب عن (٧) أعضاء، ويقوم بالأعمال الآتية:

أ. تنفيذ قرارات اللجنة العليا بشأن السياسة التي يعاني منها البلد، ووضع المقترحات والحلول اللازمة.

ب. تقديم التقارير بصورة دورية عن الأعمال المنجزة وغير المنجزة إلى اللجنة العليا، مع بيان سبب عدم الانجاز.

ج. يجتمع المكتب مرتين في كل شهر على الأقل، من اجل انجاز الأعمال المناطة به.

د. تتخذ قرارات المكتب بالأغلبية البسيطة لعدد الأعضاء.

هـ – تشكيل سكرتارية ولجان متخصصة في مختلف مجالات العمل.

▪ الفروع:

تتمتع الفروع من خلال تشكيلاتها التي تقرها بصلاحيات اللجنة العليا والمكتب التنفيذي فيما يتعلق بالعضوية واتخاذ القرارات ذات الصلة بعملها ونشاطاتها داخل الفرع حصرا، على أن تلتزم بالتنسيق مع اللجنة العليا في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها التجمع وفق برنامجه ونظامه الداخلي.

▪ المادة السادسة: أحكام عامة

أ. تحتفظ الأحزاب الأعضاء في التجمع باستقلاليتها التنظيمية والفكرية والسياسية، إلا فيما يخل بالتزاماتها بموجب برنامج التجمع ونظامه الداخلي.

ب. يسعى التيار الديمقراطي المشاركة في الانتخابات في قائمة أو قوائم مشتركة، ويقوم كل حزب أو منظمة أو شخصية مستقلة عضو في التجمع بخوض الانتخابات، بصورة مستقلة عن التجمع بالتداول مع اللجنة العليا حول ذلك.

ج. يحل التجمع بقرار من المؤتمر العام وبأغلبية الثلثين، كما يعد منحلا تلقائيا في حالة عدم الانعقاد لدورتين متتاليتين.

لجنة تنسيق قوى وشخصيات التيار الديمقراطي

٢٠١١/١٠/٥